

Iranian–Indian Economic Relations, 1997–2005: A Historical Study

Assistant Prof. Dr. Naeem Jasem Mohammed

University of Babylon / College of Education for Human Sciences

E-mail: naeem.jassim.humlec2@uobabylon.edu.iq

Abstract:

Iran shares maritime boundaries with India, which have facilitated economic interaction between the two countries for centuries. Notably, trade across the Gulf region and the Arabian Sea stretching to the Indian Ocean flourished over long periods, prompting Iran to establish Gulf-facing ports—such as the Port of Bushehr—to encourage commerce. These ports substantially contributed to the Iranian–Indian trade exchange. In addition, the Persian language has numerous shared lexical elements with Sanskrit, used in the Indian subcontinent, thereby fostering cultural communication and simplifying bilateral engagement.

After Pakistan's independence from India in 1947, following the conclusion of British colonial rule in the Indian subcontinent, commercial, political, and cultural relations between Iran and India expanded considerably. Following the 1979 Iranian Revolution, economic ties between the two countries intensified further. Under Iranian President Mohammad Khatami, these relations witnessed a marked expansion that contributed significantly to Iran's economic revitalization, particularly as Iran sought to stimulate its economy during this period.

The study is composed of an introduction and three main sections, followed by a conclusion. The first section provides a historical overview of Iranian–Indian relations up to 1997. The second section examines the nature of Iranian–Indian economic relations during President Mohammad Khatami's first term (1997–2001). The third section addresses the evolution of these economic relations in Khatami's second term.(٢٠٠٥–٢٠٠١)

Key words: Relations, India, Iran

العلاقات الاقتصادية الإيرانية - الهندية ١٩٩٧ - ٢٠٠٥ دراسة تاريخية

أ.د. نعيم جاسم محمد

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

E-mail: naeem.jassim.humlec2@uobabylon.edu.iq

الملخص :

ترتبط إيران مع الهند بحدود بحرية ساعدت على التعامل الاقتصادي بين البلدين منذ قرون عدة، لا سيما وأن التجارة في منطقة الخليج وبحر العرب وصولاً إلى المحيط الهندي كانت رائجة خلال قرون من الزمن، الأمر الذي جعل إيران تقوم ببناء الموانئ المطلة على الخليج لتشجيع التجارة ومنها ميناء بوشهر وغيره من الموانئ التي ساعدت على عملية التبادل التجاري الإيراني- الهندي، كما أن اللغة الفارسية ترتبط مع اللغة السنسكريتية المستخدمة في شبه القارة الهندية بمفردات كثيرة ساعدت على التواصل الحضاري بين إيران وشبه القارة الهندية، وسهلت طريقة التعامل معها، وبعد استقلال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧ بعد انتهاء حقبة الاستعمار البريطاني لشبه القارة الهندية، قامت العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين إيران والهند بشكل أوسع، وبعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين وشهدت في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي تطوراً ملحوظاً ساعد على تطور الاقتصاد الإيراني بشكل خاص، لا سيما وأن إيران كانت بحاجة لإنعاش اقتصادها أبان تلك المدة .

يتألف البحث من مقدمة وثلاثة محاور رئيسة وخاتمة، تضمن المحور الأول لمحة تاريخية عن طبيعة العلاقات الإيرانية- الهندية حتى عام ١٩٩٧، أما المحور الثاني فقد أشار إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الهندية في المرحلة الأولى من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي ١٩٩٧- ٢٠٠١، بينما تحدث المحور الثالث عن تطور العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الهندية في المرحلة الثانية من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي ٢٠٠١- ٢٠٠٥ .

الكلمات المفتاحية: علاقات ، الهند ، إيران.

المقدمة:

تعد العلاقات الاقتصادية بين الدول علامة على حسن العلاقات بينها في جميع المجالات، فضلاً عن أن المصالح بين الدول ترتبط بالدرجة الأولى بالجانب الاقتصادي، ولذلك كان من الطبيعي أن تكون العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الهندية واحدة من أوجه تلك العلاقات، إذ يرتبط البلدان بحدود بحرية سهلت عملية التبادل التجاري بينهما، وساعد ذلك أيضاً تطور العلاقات السياسية بينهما.

يتضمن موضوع البحث العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الهندية ١٩٩٧-٢٠٠٥ دراسة تاريخية، إذ أشار البحث إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ولا سيما في الجانب التجاري، إذ أن ارتباط الدولتين بحدود بحرية سهل عملية التبادل التجاري بينهما، وأن الهند كانت منذ القدم مركزاً للتجارة الشرقية، وأن الموانئ الإيرانية المطلّة على الخليج كانت تمر بها القوافل التجارية منذ مدة طويلة في أثناء التنافس الأوربي للسيطرة على التجارة الشرقية، ولذلك ليس من الغريب أن تتطور التجارة بين إيران والهند خلال القرن الحادي والعشرين .

تم تحديد مدة العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الهندية خلال الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٥ والتي تمثل مدة حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي، للتعرف على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتطورها في تلك المدة .

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على ثلاثة محاور رئيسة وخاتمة، تضمن المحور الأول لمحة تاريخية عن طبيعة العلاقات الإيرانية- الهندية حتى عام ١٩٩٧ ، أما المحور الثاني فقد أشار إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الهندية في المرحلة الأولى من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي ١٩٩٧- ٢٠٠١ ، بينما تحدث المحور الثالث عن تطور العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الهندية في المرحلة الثانية من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي ٢٠٠١-٢٠٠٥ .

اعتمد البحث على مصادر مختلفة عربية وفارسية وانكليزية سلطت الضوء على طبيعة العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الهندية، لا سيما وأن هذا الموضوع لم يسلط عليه الضوء سابقاً ولا توجد دراسة أكاديمية بشأنه .

أولاً : لمحة تاريخية عن طبيعة العلاقات الإيرانية - الهندية حتى عام ١٩٩٧

تتمتع إيران والهند بعلاقات تاريخية عميقة وقد عمل عدد من المهاجرين الهنود من طائفة السيخ إلى إيران خلال مراحل تاريخية مختلفة، واندمجوا في العديد من جوانب الحياة اليومية الإيرانية، وأدوا أدواراً مهمة في تطوير البنى التحتية الإيرانية ولا سيما في مجال قطاع النقل في جنوب شرق إيران خلال عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، في حين شغل آلاف الهنود الآخرين مناصب مهمة في صناعة النفط الإيرانية في مدينة عبادان جنوب إيران في النصف الأول من القرن العشرين^(١).

كانت الصلات الدبلوماسية بين إيران والهند قد بدأت منذ عام ١٩٤٧ عندما رحبت إيران باستقلال الهند خلال مشاركتها في مؤتمر العلاقات الآسيوية الأول الذي عقدته الهند في آذار من العام نفسه ، إذ أرسلت وفداً برئاسة علي حكمت وزير الشؤون الخارجية الإيرانية وستة أساتذة جامعيين إيرانيين، وأكد حكمت خلال المؤتمر على الصداقة العميقة بين إيران والهند، كما نقل تمنيات حكومته باستقلال الهند الوشيك، وفي ١٥ آب من العام نفسه حصلت الهند على استقلالها، وقد دخلت العلاقات السياسية الإيرانية-الهندية مرحلة جديدة بعد توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين في ١٥ آذار ١٩٥٠ ، وأظهرت المعاهدة رغبة الطرفين في إقامة علاقات ودية ودعت إلى السلام الدائم والصداقة بين البلدين، والتزام الطرفين بالعلاقات الودية^(٢) .

وعلى الرغم من العلاقات التاريخية بين إيران والهند فلم تتمكن الدولتان من تطوير علاقات قوية بينهما في مدة حكم الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩)^(٣)، لا سيما بعد دخول إيران في ميثاق بغداد عام ١٩٥٥ والذي تحول إلى حلف المعاهدة المركزية(السنو) عام ١٩٥٩، برعاية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، والتي كانت تهدف إلى احتواء الاتحاد السوفيتي- حليف الهند- إذ ظلت إيران في علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية طوال مدة حكم الشاه، ومن جانبها اتبعت الهند منذ استقلالها سياسة خارجية غير منحازة، ورفضت سياسات تكثف القوى العظمى لصالح التعددية ، وأعلن حينها الرئيس الهندي جواهر لال نهرو(١٩٤٧-١٩٦٤)^(٤) ، وأن التحالفات التي كانت ترعاها القوى العظمى عملت على Esker المجتمع العالمي وتعرضه للخطر^(٥).

أن العلاقة الحضارية بين إيران والهند فريدة من نوعها في العالم- على حد تعبير أول رئيس وزراء للهند جواهر لال نهرو الذي تحدث في طهران أثناء زيارته لها في المدة (١٨ - ٢٢ ايلول) ١٩٥٩- إذ قال " انا اشك في وجود دولتين في العالم لهما سياق تاريخي وثيق وطويل مثل الهند وإيران"، وقد تم وصف الهند على نحو مناسب للغاية بانها اقرب دولة آسيوية إلى إيران^(٦)، ومن جانبه أكد رئيس الوزراء الإيراني منوچهر اقبال^(٧)، على عمق العلاقات الإيرانية- الهندية قائلاً: " خلال التاريخ الطويل بين البلدين عاشت ايران والهند تقلبات المجد والشدائد، لكن العلاقات السعيدة بين البلدين ظلت ثابتة طوال الوقت ، لان تلك العلاقات بنيت على اساس من الاحترام والتقارب الروحي والثقافي"^(٨).

على الرغم من أن العلاقات الإيرانية-الهندية تعود إلى قرون مضت مع وجود العديد من الصلات الثقافية والاجتماعية بينهما، إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما بدأت في ستينات القرن العشرين، وقد أطلق كلا البلدين حوافز جديدة لمواصلة تعزيز تفاعلهما الاقتصادي من أجل المنفعة المتبادلة ، وخلال عقد السبعينات من القرن العشرين تم توقيع مذكرات تفاهم لعدد من المشاريع المشتركة، وكانت العلاقات التجارية قد شهدت تطوراً كبيراً في عهد رئيسة الوزراء الهندية انديرا غاندي(١٩٦٦-١٩٨٤)^(٩).

مع شاه إيران محمد رضا بهلوي في ستينات وسبعينات القرن العشرين، لا سيما بعد زيارة الشاه إلى الهند في كانون الثاني ١٩٦٩، إذ حملت تلك الزيارة أهدافا سياسية واقتصادية، إذ تم إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني لغرض توسيع التبادل التجاري والتعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوثيق الاتصالات بين المؤسسات المالية والصناعية والتجارية وتبادل الخبرات بين البلدين لتحقيق المنفعة المتبادلة^(١٠).

وفي عام ١٩٧٤ أبرمت الدولتان اتفاقية اقتصادية وافقت بموجبها إيران على تقديم (٦٣٠) مليون دولار للهند لبناء مجمع كودرموخ لخام الحديد في الهند، وبعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ومن ثم اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠ تدهور الوضع الاقتصادي في إيران، وبعد نهاية تلك الحرب عام ١٩٨٨، وخلال هذا العام تم التوقيع على اتفاقية تم من خلالها حل مشكلة كودرموخ بما يرضي كلا الطرفين إيران والهند، وفي أيلول من العام نفسه أيضاً تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين البلدين لتخليص التأشيرات الدبلوماسية والرسمية والتجارية، ووافقت الهند على تجديد تأشيرات الإقامة وتصاريح العمل للهنود العاملين في إيران^(١١).

وفي خضم الأحداث التي شهدتها إيران بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وما تلاها من أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران والحظر الاقتصادي الذي فرضه الغرب على إيران ومن ثم اجتياح سوفيتي لافغانستان في الوقت نفسه، كل ذلك شكل تهديداً للنظام السياسي في إيران ووجوده، وفي هذا المنعطف الخطير أكدت إيران على ضرورة تمتين علاقاتها مع الهند، كونها إحدى دول عدم الانحياز، وبهذا الصدد قال الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر (١٩٨٠-١٩٨١)^(١٢): "يمكن للهند ان تؤدي دوراً مهماً في حماية أفغانستان من التدخل الاجنبي"، وقد تم اتخاذ خطوة ملموسة فيما يتعلق بتعزيز العلاقات الثنائية مع الهند في أثناء زيارة وزير التجارة الإيرانية رضا الصدر إلى الهند على رأس وفد رفيع المستوى في حزيران ١٩٨٠، وكان هذا أول وفد كبير ترسله إيران بعد الثورة، وقال رضا الصدر: "لقد اختارت ايران ارسال الوفد الى الهند ليس عن طريق الصدفة، ولكن عن قصد"، وقد ضم الوفد الزائر رفيع المستوى سبعة من نواب الوزراء تناولت المباحثات مع الجانب الهندي مواضيع اقتصادية مختلفة، كما عقدت هذه البعثة اجتماعاً مع مجلس الصادرات الهندية، وزارت بعض الوحدات الصناعية الخاصة بتصنيع الجرافات ومحركات الديزل والمحركات الإلكترونية، وبهذا الصدد صرح نائب وزير الصناعة والمناجم قائلاً: "ان الوفد يبحث عن مصدر جديد للصناعة من خلال توريد المكونات والمواد الخام، كما سترحب ايران بالمعرفة التقنية لانشاء صناعات صغيرة الحجم"^(١٣).

وتوثيقاً للعلاقات الاقتصادية الإيرانية - الهندية زار وزير الشؤون الخارجية الهندي ناراسيما راو إيران في ١٨-٢٢ تموز ١٩٨٣ بصحبة وفد رفيع المستوى ضم كل من سكرتير وزارة الخارجية فضلاً عن

مسؤولين آخرين من وزارات الإعلام والصلب والمناجم والمالية والتعليم العالي والثقافة والصناعة ، والتقى الوفد الزائر مع آية الله الخميني والرئيس الإيراني علي خامنئي ورئيس الوزراء مير حسين موسوي^(١٤). ورئيس مجلس الشورى الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني^(١٥). ووزير التجارة علي أصغر اولادي وبهزاد نبوي وزير الصناعات الثقيلة وغفوري فورد يا وزير الطاقة، وجاءت الزيارة لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين إيران والهند، وشكلت تلك الزيارة أساساً متيناً لوضع إطار مؤسسي لتكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي بين البلدين، إذ تأسست في ذلك العام اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي الإيراني - الهندية، وفي نيسان ١٩٨٤ زار الهند مبعوث الرئيس الإيراني نائب وزير الخارجية الإيراني شيخ الإسلام ، وناقش مع الجانب الهندي تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين والذي من شأنه أن يسهم في الاستقلال الاقتصادي لإيران والهند، وفي كانون الثاني ١٩٨٥ وصلت العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى مستوى جديد للتعاون، إذ وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي الإيراني- الهندية في ٧ كانون الثاني من العام المذكور على اتفاق شامل في مجال الصناعات الريفية والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وفي مجال تطوير صناعة المنسوجات والأدوات الزراعية، ووافقت اللجنة المشتركة على إقامة مشاريع مشتركة في البلدين للاستفادة من أسواقهما المحلية والخارجية ، وفي الوقت نفسه دعت إيران الشركات الهندية للمساعدة في إنشاء مصانع الإسمنت والمنسوجات من خلال إنشاء (١٨) مصنعاً كبيراً للإسمنت في إيران بطاقة إنتاجية كل منها (٢٠٠٠) طن يومياً إلى جانب مصانع صغيرة^(١٦).

وفي آب ١٩٨٦ زار وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي^(١٧) الهند بدعوة من نظيره الهندي شيشانكار من أجل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وتم الاتفاق على إن تقوم لجنة اقتصادية إيرانية بزيارة الهند في أيلول من العام نفسه للتفاوض على صفقة تجارية مرتبطة بالنفط ووضع ترتيبات مصرفية لتسهيل توريد النفط الإيراني من قبل الهند وشراء إيران للسلع الهندية ، وفي كانون الأول ١٩٨٧ قام وفد صناعي إيراني رفيع المستوى برئاسة وزير الصناعات الثقيلة بهزاد نبوي بزيارة الهند ، وقد أجرى مناقشات واسعة النطاق مع وزير الصناعة الاتحادي الهندي ج . فينغال راو ووزير المالية نارايانا دات تيوارى ، وتم الاتفاق على توسيع التعاون في مجال التعاون الصناعي بين البلدين^(١٨).

في عام ١٩٩٠ توثقت العلاقات الاقتصادية الإيرانية-الهندية، وقد كانت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي ناراسيما راو^(١٩) في ايلول ١٩٩٣ من أهم الزيارات التي قام بها مسؤول هندي كبير إلى إيران منذ ثمانية عشر عاماً بعد أن زارت حينها انديرا غاندي إيران في عام ١٩٧٥ ، مع أن هناك أطراف هندية مختلفة عارضت زيارة راو لإيران ، لكن الأخير أصر على الزيارة ، وقد تم استقبله من قبل الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧)، في مطار مهر اباد، وكان الحكومة الإيرانية قد رفعت

الأعلام الهندية والإيرانية في أثناء استقبال راو، كما دخل الأخير إلى مجلس الشورى الإسلامي الإيراني المكون من (٢٥٠) نائباً، وتم هتاف أعضاء المجلس لراو، وقد أكد راو على أهمية إيران للهند وقال: "نحن نولي أهمية كبيرة لعلاقتنا مع إيران، وهي جارتنا تربطنا بها علاقة تمتد الى زمن طويل، وإن إمكانات التجارة الثنائية مع إيران هائلة، وتسعى الهند الى ايجاد طرق لتنويع العلاقات الاقتصادية الثنائية لتشمل المشاركة الهندية في المشاريع المتعلقة بإعادة البناء الاقتصادي لإيران ، ويتم ذلك عن طريق انشاء خط انابيب للغاز من ايران الى الهند"، وكانت الخطوة التي اتخذت من قبل اللجنة الإيرانية - الهندية المشتركة بإنشاء غرفة تجارة وصناعة بينهما خطوة هامة في تعزيز الروابط التجارية بينهما ، وتضمنت تلك الخطوة على أن يتم النقل الدولي للبضائع عن طريق البر والسكك الحديدية ، تمر من آسيا الوسطى إلى إيران ومن خلالها إلى الهند^(٢٠) .

في أوائل تسعينات القرن العشرين بدأ كلا البلدين في إعادة ترتيب أولويات سياستهما الخارجية في سياق البيئة الدولية المتغيرة، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي اختل توازن القوى في حقبة الحرب الباردة، وفي تلك المدة جرى تقارب في المصالح الإيرانية- الهندية، وكانت الطبيعة الاحادية القطبية الناشئة للنظام الدولي الجديد بعد الحرب الباردة بمثابة احتمال مخيف لكلا البلدين، لا سيما وإن الهند كانت حليفة الاتحاد السوفيتي سابقاً، كما كان لإيران بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ توجهاً مختلفاً في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران في العام نفسه قد أدت إلى إنهاء العلاقات الإيرانية-الأمريكية، وقد فرضت إدارة الرئيس الأمريكي بل كلنتون (William Jefferson Clinton) في المدة (١٩٩٣-١٩٩٧) عقوبات اقتصادية شاملة احادية الجانب على إيران، وفي غضون ذلك قامت كل من الهند وإيران وبطريقة منفصلة بتكثيف وتيرة برامجهما النووية من أجل الشعور بقدر أكبر من الأمان في ظل النظام الدولي الاحادي الجانب، وكانت الهند بالفعل قوة تمتلك الأسلحة النووية، وتواجه عقوبات امريكية على اي نقل للتكنولوجيا والمواد النووية، وقد رفضت التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٩٦، وعلى النقيض من السياسة النووية الهندية فقد اتبعت إيران استراتيجية نووية مفتوحة جزئياً وسرية جزئياً^(٢١) .

وفي نيسان ١٩٩٦ زار وفد اقتصادي هندي إيران وأجرى محادثات مع المسؤولين الصناعيين الإيرانيين بشأن التعاون في مجال الصناعات الكهربائية، لا سيما وأن الهند حققت تقدماً كبيراً في مجال توليد الطاقة الكهربائية ، إذ أنها تملك مفاعلاً نووياً منذ عام ١٩٧٤، ومع وجود تطور في العلاقات الاقتصادية الإيرانية - الهندية في عقد التسعينيات من القرن العشرين فإن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بل كلنتون ضغطت على الهند من أجل عزل إيران وتشديد الحظر التجاري عليها ، لكن الترحيب الكبير بشخصية الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني من قبل الهند قد أثار دهشة واشنطن، إذ

قال مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية أن إدارة كلنتون تحت الهند للانضمام إلى بقية دول العالم في اتخاذ إجراءات لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية وحث الهند على عدم بيع إيران مفاعلاً للأبحاث النووية، وبما أن الهند موقعة على معاهدة عدم الانتشار النووي، فإنها لم تتمكن من بيع إيران مفاعلات نووية (٢٢).

وعلى الرغم من أن إيران كانت تعتمد على صادرات النفط في تطوير اقتصادها، إلا أنها اهتمت بالصادرات الزراعية، إذ شهدت الزراعة انتعاشاً بحلول منتصف التسعينات من القرن العشرين، وحققت إنتاجاً زراعياً أعلى وكفاءة أكبر، إذ زاد الفائض التجاري من (٥٨٦،٥) مليون دولار في المدة ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى (٤٠٢،٧) مليون دولار في المدة ١٩٩٦-١٩٩٧، في حين ارتفع فائض الحساب الجاري من (٣٥٨،٣) مليون دولار إلى (٢٣٢،٥) مليون دولار في المدة نفسها، واعترف صندوق النقد الدولي بإنجازات إيران في الحد من التضخم بحدود ٥% في المدة ١٩٩٦-١٩٩٧ وخفض الدين الخارجي والوفاء بمدفوعات الديون الخارجية، وتسجيل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧،٤% في المدة نفسها مع ارتفاع معدل النمو في القطاع غير النفطي إلى ٣،٥% (٢٣).

ثانياً: طبيعة العلاقات الاقتصادية الإيرانية - الهندية في المرحلة الأولى

من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي ١٩٩٧-٢٠٠١

وصل الرئيس الإيراني محمد خاتمي^(٢٤) إلى سدة الحكم في إيران بصفته خامس رئيس لجمهورية إيران الإسلامية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، بعد أن فاز بأغلبية الأصوات في الانتخابات التي جرت في ٢٣ أيار ١٩٩٧ وحصل على ما يزيد عن (٢٠ مليون) صوت بنسبة ٦٩% من إجمالي أصوات الناخبين (٢٥). بعد تولي الرئيس الإيراني محمد خاتمي مقاليد الحكم في إيران بصفته رئيساً للجمهورية عمل بجد على تطوير علاقات بلاده الاقتصادية مع الهند لإدراكه أهمية موقع الهند الجيوسياسي في المنطقة، كونها دولة اقتصادية كبيرة في منطقة المحيط الهندي، وأن هناك حدود بحرية تربط البلدين ولا بد من استغلالها لمصلحة البلدين.

ومن الأسباب الجوهرية لاهتمام الهند بإيران هو موقعها الاستراتيجي، فباستطاعة إيران أن تتيح للهند الوصول إلى آسيا الوسطى وأفغانستان من دون أن تمر بالصين أو باكستان- التي لديها مشكلات حدودية وحروب مع هاتين الدولتين- وأن وجود نفوذ استراتيجي هندي في آسيا الوسطى يساعد نيودلهي بالتفافس مع الوجود الصيني الإقليمي، وشكل ميناء جابهار الإيراني المظهر الأبرز لمظاهر استفادة الهند من موقع إيران الجغرافي، كما أن هذا الميناء هو أفضل نقطة وصول لإيران إلى المحيط الهندي، وهو أيضاً الميناء المحيطي الوحيد في إيران، إذ يقع الميناء المذكور في جنوب شرق محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية على مقربة من موانئ كندلا وموندرا ومومباي الهندية في غرب البلاد، وقد بدأ الميناء عمله منذ عام

١٩٨٣، ويتألف من مينائي الشهيد بهشتي والشهيد كلانترتي اللذين يضمن عشرة مرافئ، ويقدم ميناء جابهار منافع اقتصادية للهند، إذ أن الميناء يعزز من تجارة الهند النفطية مع إيران من خلال تخفيض كلفة النقل وقيام تجارة أكثر شمولاً، كما أن الميناء يساعد المزارعين الهنود في الحصول على أسمدة وغيرها من السلع بكلفة أقل، ويقدم الميناء فرصة للهند لكي ترتبط بممر النقل الدولي من الشمال إلى الجنوب، فتتمكن الهند من تعزيز قدرة وصولها إلى آسيا الوسطى وإلى روسيا وأوروبا^(٢٦).

في غضون ذلك كشفت البيانات المتعلقة بواردات الهند من إيران بأن نسبتها كانت تمثل ٤,٢ % من إجمالي الواردات في المدة ١٩٩٠-١٩٩١، و ٥,١ % في المدة ١٩٩٧-١٩٩٨، و ٢,١ % في المدة ١٩٩٨-١٩٩٩، ومقابل ذلك شكلت صادرات الهند إلى إيران نسبة ٤,٠ % من إجمالي صادراتها في المدة ١٩٩٠-١٩٩١ و ٥,٠ % في المدة ١٩٩٧-١٩٩٨ و ٥,٠ % في المدة ١٩٩٩-١٩٩٨، وكانت أهم المواد التي كانت تصدرها الهند لإيران هو الشاي، فضلاً عن الآلات والمعدات المختلفة وخام الحديد ومعدات النقل ومصنوعات المعادن والمعادن المصنعة ومنتجات المطاط والمواد الكيماوية والأقمشة، مقابل ذلك كانت إيران تصدر إلى الهند النفط الخام ومشتقاته والكبريت والحديد والفواكه والمكسرات، والهند هي أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لإيران، على الرغم من إنها احتلت المرتبة (٢٩) فيما يتعلق بواردات إيران في المدة ١٩٩٥-١٩٩٦ والمرتبة (١١) في قائمة وجهات التصدير الرئيسة لإيران في المدة نفسها^(٢٧).

بذلت الهند وإيران جهوداً حثيثة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وتطورت العلاقات بين البلدين إلى شراكة هامة في المجال الاقتصادي والتجاري، وفي الوقت نفسه برز الهنود كمستثمرين مهمين في إيران، وقاموا بتصنيع بعض السلع الهامة المصنعة في إيران، وفي أيلول عام ٢٠٠٠ وقع الطرفان وروسيا اتفاقية مهمة تتعلق بعبور البضائع من الهند عبر إيران إلى روسيا والمنطقة، والمعروف (انستك) عن طريق ربط بومباي في الهند عبر ميناء بندر عباس في جنوب إيران مع سانت بطرسبورغ وبالتالي إلى المحيط الهندي مع بحر البلطيق ومنه إلى أوروبا، وعندما يصبح فعالاً فإن التجارة بين الدول المشاركة سوف تزداد بشكل كبير، ولن يعمل الممر على تعزيز تجارة الهند مع إيران وآسيا الوسطى فحسب، بل وايضاً مع روسيا لأنه سوف يقلل من وقت وتكلفة نقل البضائع، وهو من شأنه أن يجعل البضائع الهندية أرخص وبالتالي أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٦ ايار ٢٠٠٢، وقد جرى تعاون (إيراني- هندي) لتطوير ميناء جابهار وبناء وتطوير خط سكة حديد جابهار - فراج - بام، وطريق جابهار-ديلارام، ومحطة ناقلات النفط البحرية، وفي الوقت نفسه شارك عدد من المستثمرين الإيرانيين في مشاريع البنى التحتية في الهند وتعزيز التجارة غير النفطية بين البلدين^(٢٨).

تعد الهند واحدة من أكبر المستثمرين الأجانب في إيران في مجال صناعة النفط والغاز الإيرانية، ونظراً لأهمية إيران الاستراتيجية بالنسبة للهند وأهمية الأخيرة بالنسبة لإيران، فقد عمل كلا البلدين على

إنشاء عدد من المشاريع، بما في ذلك مشروع النقل الدولي بين الشمال والجنوب المعروف (انستك) الذي تم الاتفاق عليه في ايلول عام ٢٠٠٠ من قبل الهند وإيران وروسيا، من أجل تعزيز التعاون في مجال النقل بين الأعضاء، وانضمت إلى الممر لاحقاً كل من أذربيجان وأرمينيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وعمان وسوريا وبلغاريا، ويربط هذا الطريق الهند بجمهوريات آسيا الوسطى عبر إيران، ويساعد على سرعة نقل البضائع وقلة التكاليف مع سرعة النقل، ويربط هذا الممر أيضاً المحيط الهندي بالخليج العربي ببحر قزوين عبر إيران ثم يتصل بسانت بطرسبورغ إلى شمال أوروبا عبر روسيا، وكانت الخطوة الأساسية نحو تعزيز التجارة بين الهند وإيران هو توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين حول تطوير ميناء جابهار ومنشأة الشحن العابر في ميناء بندر عباس، وبإمكان ميناء جابهار إلى جانب خط السكك الحديدية أن يوفر للهند امكانية الوصول إلى أفغانستان من خلال هذا المشروع، وكذلك بإمكان إيران تسهيل الوصول إلى جمهوريات آسيا الوسطى، ويحظى ميناء جابهار بتمويل مشترك من الهند وإيران بحدود (١٠٠) مليون دولار أمريكي في المرحلة الأولى، كما عرضت إيران على شركات القطاع الخاص الهندية توقيع عقود تقاسم الإنتاج لتطوير حقل غاز فرزاد الإيراني^(٢٩).

في ١٠ نيسان ٢٠٠١ زار رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبائي^(٣٠) إيران وخلال الزيارة تم التوقيع على "إعلان طهران"، وتعد هذه الزيارة نقطة تحول بين البلدين اللذين شجعا على الحوار بين الحضارات كما دعا إليه الرئيس الإيراني محمد خاتمي^(٣١)، وقد تم استقبال رئيس الوزراء الهندي من قبل الرئيس الإيراني محمد خاتمي، الذي أكد أن إيران والهند تستطيعان الاضطلاع بدور متميز على الصعيد الدولي في مجال حوار الحضارات كما أن التعاون والمصالح المشتركة للبلدين تمكنها من القيام بدور مهم في إقرار الأمن والاستقرار في المنطقة^(٣٢).

يتضح مما سبق أن العلاقات الاقتصادية الإيرانية - الهندية في المرحلة الأولى من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠١) كانت متميزة، وشهدت توقيع اتفاقيات اقتصادية هامة بين البلدين ولا سيما اتفاقية عام ٢٠٠٠ التي تضمنت الربط بين الهند وإيران وروسيا، ومن ثم كانت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي فاجبائي إلى طهران في ١٠ نيسان ٢٠٠١ قد أسهمت بشكل كبير في تقوية العلاقات بين البلدين وفتحت آفاقاً كبيرة نحو تطوير العلاقات الاقتصادية، لا سيما بعد توقيع "إعلان طهران"، الذي أصبح أساساً للعلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ثالثاً: تطور العلاقات الاقتصادية الإيرانية - الهندية في المرحلة الثانية

من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي ٢٠٠١-٢٠٠٥

بعد تولى الرئيس الإيراني محمد خاتمي المرحلة الثانية من حكمه بعد انتخابه رئيساً للبلاد في ٢٥ حزيران ٢٠٠١ تمثلت سياسته الإصلاحية في مختلف المجالات، ولم تقتصر على الجانب الداخلي فقط،

بل اتسعت على المستوى الإقليمي والدولي، وساهم خاتمي في ترميم علاقات بلاده مع دول الجوار، فقد انفتح خاتمي على أوروبا والدول الأخرى واطلق مبادرة حوار الحضارات التي حسنت كثيراً من صورة إيران في العالم آنذاك ولقيت رواجاً كبيراً في الأوساط الدولية والاقليمية، إذ اتبع استراتيجية عامة تقوم على الانفراج، وتحسين علاقات إيران الخارجية^(٣٣).

بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان في تشرين الأول ٢٠٠١ قدمت جمهوريات آسيا الوسطى كازخستان وقيرغستان وطاجكستان قواعد عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أثناء الغزو، أما إيران والهند فقد سعتا إلى تحقيق التوازن وتحسين مواقف القوة النسبية لهما في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى في المنطقة، من خلال بناء طرق تجارية تمتد إلى جمهوريات آسيا الوسطى وتحسين الاتصال مع بعضها البعض، وبرزت إيران كبوابة للهند للوصول إلى هذه المواقع، نظراً لرفض باكستان السماح للهند بالوصول براً إلى آسيا الوسطى وأفغانستان^(٣٤).

من جانب آخر عقدت كل من الهند وإيران وأفغانستان اجتماعاً ثلاثياً في طهران في كانون الثاني ٢٠٠٣ لمناقشة تطوير ممرات النقل والترانزيت وإزالة الحواجز والقيود وتوفير خدمات آمنة وسريعة ونقل منخفض الكلفة للبضائع المنقولة من بلد لآخر، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن تطوير البنى التحتية للنقل والمواصلات التي من شأنها أن تربط جابهار بنظام الطرق الدائري في أفغانستان مع الدول الثلاث وتهدف إلى تحسين الوصول إلى أفغانستان^(٣٥).

وتعزيزاً للعلاقات السياسية والاقتصادية الإيرانية- الهندية، قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة رسمية إلى الهند في المدة (٢٤-٢٨-٢٠٠٣-كانون الثاني) ٢٠٠٣، وكان بصحبته كل من وزير الخارجية كمال خرازي^(٣٦) والنفط بيجان نمدار زنفانه والدفاع علي شمخاني^(٣٧) ووزير العلوم والبحث والتكنولوجيا مصطفى معين، وخلال الزيارة تم التوقيع على " اعلان نيودلهي"، وبموجب هذا الاتفاق تم طرح الرؤية الاستراتيجية للشراكة بين البلدين في التعاون الإقليمي والعالمي^(٣٨)، وقد وقع الرئيس خاتمي ورئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجباني، وشمل الاتفاق التعاون الثنائي في مجال العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والهيدروكربونات ومجالات أخرى للتعاون الاقتصادي بين البلدين خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، و اتفاقية اطارية بشأن ائتمان هندي بقيمة (٢٠٠) مليون دولار أمريكي سيتم تنفيذه من قبل بنك اكسيم الهندي، وقد تم منح الرئيس خاتمي شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة دلهي، كما أصدر النسخة الانكليزية من كتاب خاتمي "الاسلام والحوار والمجتمع المدني" الذي نشرته في الهند جامعة جواهر لال نهرو، وألقى خاتمي كلمة أمام اجتماع عمل برعاية اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية، كما زار خاتمي بعض المؤسسات العلمية وتكنولوجيا المعلومات في مدينة حيدر اباد، وفي الأول من تشرين الثاني من العام نفسه قام وزير الصناعة والمناجم الأيرانية اسحاق جهانغيري بزيارة رسمية إلى الهند استمرت لغاية ٥ تشرين

الثاني من العام نفسه، للمشاركة في مؤتمر التعدين العالمي التاسع عشر المنعقد في الهند، وجاءت تلك الزيارة بدعوة من وزير الدولة الهندية للمناجم شري. راميش بايس، وألقى جهانغيري في أثناء الزيارة بوزير الدولة للصلب الهندي شري ب. ك. تريباتي، وفي المدة ١٤-١٨ كانون الأول من العام نفسه زار وزير الزراعة الإيرانية محمود حجتى الهند، واتفق الجانبان الهندي والإيراني على البحث في فرص التعاون في جميع المجالات وتبادل الزيارات بين البلدين^(٣٩).

لقد كان التعاون في مجال الطاقة بين إيران والهند هو الحافز لتقارب الدولتين، ووفقاً لإعلان نيودلهي في كانون الثاني ٢٠٠٣ كان لدى الهند وإيران مصالح تكاملية للطاقة التي يمكن أن تتطور إلى مجال استراتيجي لعلاقتها المستقبلية، فإيران ضمن الطاقة الوفيرة المتوفرة لديها والهند بطاقاتها المتنامية، وقد تم الاعتراف بهذا التكامل في المصالح في "إعلان طهران" عام ٢٠٠١ الذي نص على أن الوضع الجغرافي لإيران ومواردها الوفيرة من الطاقة يؤدي إلى توسيع الاقتصاد الهندي وسوق الطاقة على أساس تكامل فريد لخلق شراكة متكاملة، وهكذا نشأ التعاون في مجال الطاقة بين الهند وإيران كعلاقة بين المنتج والمستهلك والتي تساعد على خدمة الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل لكلا البلدين، لا سيما وأن الهند قد فشل إنتاجها المحلي من النفط والغاز في مواكبة احتياجات الاستهلاك المتزايدة، إذ ينظر إلى أمن الطاقة على أنه ضروري للغاية بالنسبة للهند^(٤٠)، وقد ساهم إعلان طهران لعام ٢٠٠١ وإعلان نيودلهي لعام ٢٠٠٣ في توطيد العلاقة بين البلدين، إذ أمّنا هيكلياً للتعاون الاقتصادي للبلدين^(٤١).

ومنذ أن شرعت الهند في مسار النمو الاقتصادي أصبحت البلاد تدرك افتقارها إلى مصادر محلية كافية للطاقة لتلبية الطلب المتزايد باستمرار، وتشكل علاقات الطاقة العمود الفقري للعلاقات الإيرانية-الهندية، والتي تركز على منطق العرض والطلب الملموس، فإيران حريصة على بيع مواردها الهيدروكربونية الوفيرة، والهند مشتري وتحمس لها، وقد تم الاعتراف بالمصلحة الإيرانية التكميلية في مجال الطاقة في إعلان نيودلهي وطهران، فقد تصور الأول الطاقة كمجال استراتيجي في العلاقات الثنائية، في حين أكد الأخير على المنافع المتبادلة التي تنشأ من تعزيز التعاون بين البلدين، وشدد إعلان طهران على ما يلي: " أن الوضع الجغرافي لإيران ومواردها الوفيرة من الطاقة الى جانب الاقتصاد الهندي سريع التوسع وسوق الطاقة يخلقان تكاملاً فريداً يتفق الطرفان على تسخيريه لتحقيق المنفعة المتبادلة " ^(٤٢).

أن احتياجات كل من إيران والهند الكبيرة من الطاقة المتزايدة وفرت أساساً للتعاون الثنائي في هذا القطاع، وأكدت الهند التزامها بضمان تكلفة نقل الغاز الإيراني إليها، وأن اللجنة المشتركة الهندية-الإيرانية لنقل الغاز الإيراني إلى الهند كلفت بدراسة جميع التفاصيل الخاصة بالموضوع، ومنذ زيارة خاتمي إلى الهند في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٣ تم توقيع مذكرة التفاهم بشأن التعاون في قطاع النفط والغاز، وبهذا الشأن قام وزير النفط والغاز الطبيعي الهندي شري رام نايك بزيارة رسمية إلى إيران في المدة (١٢-١٣ أيار) من

العام نفسه، وتم الاتفاق في اثناء تلك الزيارة على شراء الهند للغاز الطبيعي المسال من إيران على المدى الطويل، كما تم الاتفاق على إن تشارك شركات النفط الهندية في حقول التنقيب عن النفط في إيران على اساس تنافسي، وقد عقد الاجتماع السادس لهذه اللجنة في نيودلهي في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٣ واطلعت اللجنة على دراسة الجدوى من نقل الغاز الإيراني إلى الهند،^(٤٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أن إيران تتمتع بموارد هائلة من الطاقة وبالتالي فهي مهمة بشدة بتصدير فائضها من الغاز الطبيعي إلى الهند، إذ تمتلك إيران ما نسبته (٥%) من النفط الخام في العالم و (١٤%) من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، وهي بذلك تمتلك ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا ، إذ يقدر احتياطها من الغاز الطبيعي (٢٣) ترليون متر مكعب^(٤٤).

أما الهند فكانت المصدر الرئيسي لإيران من المواد الكيماوية العضوية والحبوب ومصنوعات الحديد والفولاذ والألياف الاساسية التي تحتاجها إيران، ونظراً لقدرة الهند التصديرية والطلب الإيراني الكبير على الاستيراد من الهند فأن ذلك عزز من علاقات البلدين، كما أن الهند تعد من أهم الدول التي تستورد الوقود والمعادن والزيوت من إيران^(٤٥)، وفي حزيران ٢٠٠٥ حدث تطوراً مهماً في مجال التعاون الاقتصادي بين إيران والهند، إذ جرى توقيع اتفاقيات بين البلدين بمليارات الدولارات تقوم إيران بموجبه بتزويد الهند بخمسة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمدة خمسة وعشرون عاماً، كما نصت الصفقة على مشاركة الهند في إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتطوير حقلي يادافاران والجفير النفطيين في إيران، فضلاً عن ذلك تناقش الهند وإيران إنشاء خط أنابيب للغاز عبر باكستان والذي تم التفاوض بشأنه منذ تسعينات القرن العشرين^(٤٦).

بذلت كل من إيران والهند جهوداً حثيثة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما وتطورت الى شراكة هامة في المجال الاقتصادي والتجاري، وفي الوقت نفسه برزت الهند كدولة مهمة للتبادل التجاري بالنسبة لإيران، وكجهة تصدير مهمة للسلع المصنعة في إيران، وقد شهدت العلاقات التجارية بين البلدين ارتفاعاً كبيراً خلال مدة حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) ، فمنذ عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١ كان لدى الهند عجز تجاري مع إيران من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٥ ، وتميزت الهند بميزان تجاري إيجابي مع إيران ، إذ حقق فائضاً قدره (٢٢١،٧١) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥^(٤٧).

وجاء موقف الهند من البرنامج النووي الإيراني^(٤٨) واضحاً في ظل الضغوط الأمريكية على البرنامج خلال المرحلة الثانية من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي (٢٠٠١-٢٠٠٥) ، إذ اكدت الهند على ضرورة الوصول إلى حل سلمي للقضية النووية الإيرانية، من خلال الحوار والمساعي الدبلوماسية، ومن خلال احترام حق إيران في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما هو الحق الطبيعي لدى المجتمع

الدولي في الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني، وينبغي على كافة الأطراف المشاركة بصورة بناءة لمعالجة وحل تلك القضايا التي تمخضت عن الأزمة^(٤٩).

مما سبق يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الهندية قد شهدت تحسناً كبيراً في المرحلة الثانية من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي (٢٠٠١-٢٠٠٥)، وكانت زيارة الأخير للهند في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٣ وما تمخض عنها من "إعلان نيودلهي" قد زاد من التعاون الاقتصادي بين البلدين، إذ شهدت تلك الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية وزادت من قيمة الاستثمارات في كلا البلدين. وفيما يلي جدول يوضح قيمة التبادل التجاري الإيراني- الهندي خلال مدة حكم محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) مقدرة بمليارات الروبية^(٥٠):

Table 2.1: India's Trade with Iran in the Post-Cold War Period
(In Billion Rupees)

Financial Year (April-March)	Exports to Iran (In Billion Rupees)	Perc- entage Share of India's Total Exports	Imports from Iran (In Billion Rupees)	Percent- age Share of India's Total Imports	Total Trade	Trade Balance
1996-1997	6.92	0.58	30.54	2.20	37.46	- 23.62
1997-1998	6.38	0.49	23.53	1.53	29.91	- 17.15
1998-1999	6.70	0.48	19.93	1.12	26.63	- 13.23
1999-2000	6.59	0.41	47.21	2.19	53.8	- 40.62
2000-2001	10.37	0.51	9.65	0.42	20.02	0.72
2001-2002	12.07	0.58	13.54	0.55	25.61	-1.47
2002-2003	31.69	1.24	12.50	0.42	44.19	19.19
2003-2004	42.19	1.44	12.26	0.34	54.45	29.93
2004-2005	55.33	1.47	18.43	0.37	73.76	36.9

الخاتمة :

بعد دراسة العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الهندية ١٩٩٧-٢٠٠٥ تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية: شهدت العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الهندية في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) تطوراً كبيراً وهو يعد استمراراً للعلاقات الاقتصادية بين البلدين في مراحل سابقة، والتي أرسى قواعدها الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) .

يتضح من الدراسة أن النفط والغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة أبرز الإنجازات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الإيرانية - الهندية في المرحلة الأولى من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠١) ، إذ أن الحاجة الملحة لتطوير التعاون التجاري بين البلدين الجارين قد أدت إلى زيادة وتطوير القطاع الاقتصادي بينهما، لإدراك كل منهما أهمية توقيع اتفاقيات اقتصادية في هذا الجانب .

من الإنجازات التي تحققت في العلاقات التجارية الإيرانية- الهندية هو توقيع الطرفين على اتفاقية مهمة عام ٢٠٠٠، كانت تتعلق بعبور البضائع من الهند عبر إيران إلى روسيا والمنطقة عبر البر والبحر وهو ما عرف بمشروع النقل الدولي بين الشمال والجنوب المعروف (انستك)، عن طريق ربط بومباي في الهند عبر ميناء جابهار في جنوب شرق إيران مع سانت بطرسبورغ وبالتالي إلى المحيط الهندي مع بحر البلطيق ومنه إلى أوروبا، ولن يعمل الممر على تعزيز تجارة الهند مع إيران وآسيا الوسطى فحسب ، بل وايضاً مع روسيا لأنه سوف يقلل من وقت وتكلفة نقل البضائع، وهو من شأنه أن يجعل البضائع الهندية أرخص وبالتالي أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٦ ايار ٢٠٠٢، ولذلك يحسب هذا الأمر نجاحاً كبيراً للدبلوماسية الإيرانية والهندية باتجاه تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما .

واتضح من طبيعة العلاقات الاقتصادية الإيرانية - الهندية بأن الزيارة التاريخية التي قام بها رئيس الوزراء الهندي أتل بيهاري فاجباني إلى إيران في ١٠ نيسان ٢٠٠١، والتي تمخض عنها توقيع " إعلان طهران "، بين رئيس الوزراء الهندي والرئيس الإيراني محمد خاتمي أبرز حدث سياسي واقتصادي باتجاه تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، نتج عنها توقيع اتفاقيات اقتصادية عدة صبت في صالح البلدين الجارين .

اتضح أيضاً بأن الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني محمد خاتمي في المرحلة الثانية من مدة حكمه إلى الهند في المدة (٢٤-٢٨-٢٠٠٣ كانون الثاني) ٢٠٠٣ زيارة ناجحة ومهمة ، والتي تمخض عنها التوقيع على "إعلان نيودلهي" ، إذ بموجب هذا الاتفاق تم طرح الرؤية الاستراتيجية للشراكة بين البلدين في التعاون الإقليمي والعالمي، وأصبح إعلان نيودلهي اساساً مهماً للعلاقات الاقتصادية بين البلدين في السنوات اللاحقة ، إذ زادت تلك الاتفاقية من التبادل التجاري واستثمار المشاريع الاقتصادية لكلا البلدين .

ويمكن القول أن احتياجات كل من إيران والهند الكبيرة من الطاقة المتزايدة وفرت أساساً للتعاون الثنائي في هذا القطاع، وأكدت الهند التزامها بضمان تكلفة نقل الغاز الإيراني إليها، وأن اللجنة المشتركة الهندية - الإيرانية لنقل الغاز الإيراني إلى الهند كانت دليلاً على التعاون بين الجانبين، الأمر الذي ساهم في عملية التبادل التجاري وفتح الفرصة لكليهما لتطوير تعاونهما في هذا الجانب.

أن توقيع اتفاقيات مختلفة بين البلدين بمليارات الدولارات في حزيران ٢٠٠٥ يعد تطوراً مهماً في مجال التعاون الاقتصادي بين إيران والهند، لا سيما وأن الرئيس الإيراني محمد خاتمي قد ختم ولايته الثانية بهذه الاتفاقيات التي كانت تصب في مصلحة البلدين، بل أنه فتح آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين لمراحل قادمة .

الهوامش:

(١) Alexander Jabbari ، The Making of Persianate Modernity Language and Literary History between Iran and India ، Cambridge University Press ، United Kingdom ، 2023 ، P. 29.

(٢) روح عاد ياسين ، العلاقات الايرانية - الهندية ١٩٤٧-١٩٧٩ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة العراقية، ٢٠٢٠ ، ص ص ٣٢-٣٤.

(٣) محمد رضا بهلوي (١٩١٩-١٩٨٠): ولد مع أخته التوأم اشرف بهلوي وكان والده في ذلك الوقت ضابطا في الجيش الايراني برتبة كلونيل فنشأ نشأة عادية ولكن لم يلبث والده رضا ان اصبح شاهاً على ايران في ١٩٢٥ فصدر مرسوم ملكي يقضي بتعيين محمد رضا وليا للعهد ، وقد حدث في ٢٥ آب ١٩٤١ قامت القوات البريطانية والروسية بغزو إيران ووصلت قواتهما الى ضواحي طهران فما كان من رضا شاه الا ان تنازل عن العرش لولي عهده محمد رضا شاه وجرت مراسيم نقل السلطة اليه في مجلس الشورى الوطني يوم ١٦ أيلول ١٩٤١.

للمزيد ينظر:

William Sitz، His Imperial Majesty Mohammed Reza Pahlavi Shahanshah Aryamehr An Operational Code، Thesls، University Of California، United States Of America، 1975;

محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص ٤٤.

(٤) جواهر لال نهرو: (١٨٨٩ - ١٩٦٤) هو سليل اسرة هندية عريقة من ولاية كشمير وكان والده من كبار المحامين تلقى ثقافة عالية، ودرس في جامعة كمبردج في بريطانيا وبعد عودته للهند عمل محامياً وانضم لحزب المؤتمر الوطني الهندي وسرعان ما تبوأ رئاسة الحزب ١٩٢٩ - ١٩٣٦، واصبح بعد الاستقلال أول رئيس وزراء للهند حتى وفاته ١٩٦٤. للمزيد من المعلومات ينظر: انتصار علي عبد نجم المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ .

(٥) Sujata Ashwarya ، India – Iran Relations progress ، problems and prospects ،London – New York ، 2017 ، P.8.

(٦) R Sidda Goud ، Manisha Mookherjee ، India and Iran in Contemporary Relations ، Centre for Indian Ocean Studies، Osmania University، Hyderabad ، India ، 2013، P.7 .

(٧) منوچهر اقبال: (١٩٠٩ - ١٩٧٨): ولد في مشهد اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في خراسان اكمل دراسته العليا في فرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه ، وبعد عودته الى ايران شغل منصب معاون وزير الصناعة في حكومة احمد قوام السلطنة عام ١٩٤٣ ، اسندت له وزارة الصحة في حكومة محمد سعيد مراغة عام ١٩٤٤ ، بين عامي ١٩٥١-١٩٥٣ لم يكن له منصب في حكومة محمد مصدق ، عمل بعدها التدريس في جامعة طهران ، شغل منصب رئيس الوزراء للمدة (١٩٥٧-١٩٦٠) . للمزيد ينظر : عبد الخالق كريم صكر الغريباوي، ايران في عهد حكومة منو جهر اقبال ١٩٥٧-١٩٦٠، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط، ٢٠١٦ ؛ مركز

بررسي اسناد تاريخي، رجال عصر بهلوي منو جهر اقبال به روايت اسناد ساواك ، تهران ، ١٣٧٩ش، ص ٣٥-١٤.

(٨) مقتبس من: روح عاد ياسين ، المصدر السابق ، ص ٥٢ - ٥٣.

(٩) انديرا غاندي (١٩١٧ - ١٩٨٤) : وهي من ابرز نساء الهند تركت اثراً واضحاً في تاريخ الهند ، كما انها تعد زعيمة بارزة لحركة عدم الانحياز ، ولدت في مدينة الله اباد ، وهي الابنة الوحيدة للزعيم الهندي جواهر لال نهرو ، تزوجت من فيروز خان عام ١٩٤٢ الذي غير اسمه الى فيروز غاندي اعتزازاً بعائلة انديرا ، انتخبت في عام ١٩٥٩ رئيسة لحزب المؤتمر الوطني الهندي لسنة واحدة ، تقلدت عدة مناصب الى ان حصلت على رئاسة الوزراء في الهند عام ١٩٦٦ ، وبقيت حتى عام ١٩٧٧ عندما خسر حزبها الانتخابات النيابية ثم عادت وانتصرت مرة اخرى في عام ١٩٨٠ ، وقد بقيت حتى وفاتها تعمل على ترسيخ وحدة الهند الوطنية ، اغتيلت في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٤ على يد ثلاثة من حراسها السيخ الذين انتقموا من موقفها المتشدد ازاء زعماء السيخ المتطرفين . ينظر: نبراس بلاسم كاظم الطائي، انديرا غاندي ودورها في الحياة الاقتصادية والسياسية في الهند ١٩١٧ - ١٩٧٧ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦ .

(10) Javed Ahmad Khan، India and West Asia Emerging Markets in the Liberalisation Era ، New Delhi • Thousand Oaks • London، 1999 ، P.173.

(11) Javed Ahmad Khan Op. Cit ، P.174.

(١٢) ابو الحسن بني صدر (١٩٣٣-٢٠٢١) : نولد في مقاطعة همدان في ايران وكان والده نصر الله من رجال الدين النافذين في همدان، درس ابو الحسن بني صدر الاقتصاد والحقوق الاسلامية في جامعة طهران ، واجه حكم الشاه محمد رضا بهلوي اثناء الحركات الطلابية عام ١٩٦٠ ومن ثم اصيب خلال انتفاضة ١٩٦٣ ثم هرب الى فرنسا وانضم الى المقاومة الاسلامية وعاد الى ايران بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ ، شغل منصب وزير المالية ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، اصبح رئيساً لإيران في المدة (١٩٨٠-١٩٨١) ، ثم هرب الى فرنسا عام ١٩٨١ . للمزيد يراجع : ايلاف عبد الحسن عبد الله الصباغ ، ابو الحسن بني صدر ودوره في السياسة الايرانية ١٩٣٣-١٩٨١ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦.

(13) Maryam Pouya ، Iran's foreign policy to wards India(1979-1990) A study in bilateral relations ، Thesis submitted to University of Mysore For the award of degree of Doctor of philosophy ، Department of Studies in Political Science University of Mysore ،Manasagangothri Mysore.Kamataka. India ، 2007 ، Pp.166-167.

(١٤) مير حسين موسوي (١٩٤٢ -) : ولد في مدينة خامنة في اقليم اذربيجان ، تخرج من قسم الهندسة المعمارية في كلية الهندسة ، جامعة طهران عام ١٩٧٠ ، انضم الى الحركات الطلابية المناهضة للشاه محمد رضا بهلوي ، تولى منصب رئاسة الوزراء للمدة (١٩٨١-١٩٨٩) ، ثم شغل منصب نائب رئيس الجمهورية في عهد محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) . ينظر : "اطلاعات" روزنامه ، تهران ، شماره ١٦٢٥٩ ، ٢٩ تير ١٣٦٠ش.

(١٥) علي اكبر هاشمي رفسنجاني (١٩٣٤ - ٢٠١٧) : ينحدر من أسرة متوسطة الحال في قرية (نوق) ببلدة بهرمان التابعة لمدينة رفسنجان ، سماه ابوه (أكبر) وأشتهر فيما بعد بعلي أكبر، اكمل دراسته الابتدائية ومقدمات

جامعة البصرة، ٢٠١٤.

(16) Maryam Pouya , Op.Cit, Pp.172-176.

ص، ص ۳۵۹-۳۶۰.

(18) Maryam Pouya , Op.Cit , Pp.177-178.

<https://ar.wikipedia.org/wiipidiai>

(20)Javed Ahmad Khan , Op.Cit, P p. 174-175.

(21) Sujata Ashwarya , Op.Cit, P.9-10.

(22)Javed Ahmad Khan ‘ Op.Cit‘ Pp.175-176 .

(23) S. M. Waseem, Indo-Iran relations Collected Papers Presented at the Seminar held in February, 2001, New Delhi, 2005, Pp.103-104.

خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) دراسة تاريخية سياسية، مركز عين للدراسات الفكرية المعاصرة، النجف، ٢٠١٨؛ أحمد الشويخات وآخرون، الموسوعة العربية والعالمية، الرياض، ١٩٩٦، ص ٢٨٧-٢٨٩ .
(٢٥) بابل داد، مئة يوم مع خاتمي، ترجمة: سالم كريم، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٤٦.
(٢٦) كديرا بتياغودا ، سعي الهند لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية في ايران ، مركز بركنجز ، الدوحة ، ايلول ٢٠١٨، ص ٣ ؛

R Sidda Goud ، Manisha Mookherjee ، Op.Cit ، P.87 .

(27) S. M. Waseem، Op.Cit ، P.102.

(28) R Sidda Goud ، Manisha Mookherjee ، Op.Cit ، P.213 ; Maryam Pouya ، Op. Cit ، P.235.

(29) R Sidda Goud ، Manisha Mookherjee ، Op.Cit ، P.142.

(٣٠) أنال بيهاري فاجباني (١٩٢٤ - ٢٠١٨) : رجل دولة هندي شغل منصب رئيس وزراء الهند ثلاث مرات الاولى مدتها اشهر في عام ١٩٩٦ ثم ولاية ثانية مدتها (١٣) شهراً خلال عامي ١٩٩٨-١٩٩٩، ثم ولايته الثالثة ومدتها خمس سنوات (١٩٩٨-٢٠٠٤) ، ثم شغل منصب برلماني لاربعة عقود . ينظر : <https://ar.wikipedia.org/wiki/diaia> تاريخ الزيارة ٢٠ نيسان ٢٠٢٤.

(31) R Sidda Goud ، Manisha Mookherjee ، Op.Cit ، P.76.

(32) Christine Fair، Indo- Iranian Ties Thicker Than Oil، Meria Journal، The Middle East Review Of International Affairs Journal، London، Vo.11، No.1، 2007، p.43- p.44.

(٣٣) شيرين هنتر، ايران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠١، ص ٤٣.

(34) Sujata Ashwarya ، Op.Cit، ، P.13.

(35) Ibid ، P.14.

(٣٦) كمال خرازي (١٩٤٤ -) : ولد كمال خرازي المعروف ب سيد علي ناغي او علي نقي وفي الوثائق الرسمية مهدي خرازي في طهران من اصل فارسي ، نشط في شبابه كمعارض لحكم الشاه محمد رضا بهلوي، درس الابتدائية في مدرسة برهان الفارسية عام ١٩٥١ والثانوية في مدرسة علوي عام ١٩٥٧ ، اكمل دراسته الجامعية في كلية الاداب جامعة طهران عام ١٩٦٤ وحصل على شهادة البكالوريوس في قسم اللغة العربية عام ١٩٦٧ ، اكمل دراسة الماجستير في جامعة طهران ثم سافر الى الولايات المتحدة الامريكية واكمال شهادة الدكتوراه في تخصص علم النفس في جامعة هيوستن الامريكية ، بعد قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ عاد الى ايران وشغل منصب مسؤول برامج الاذاعة والتلفزيون الايراني، ثم عين في وزارة الخارجية الايرانية، في عام ١٩٨٣ عمل استاذاً في جامعة طهران، ثم اصبح رئيساً لوكالة انباء بارس لمدة ثمان سنوات واستقال منها عام ١٩٨٨ ، ، ثم تولى منصب مندوب ايران الدائم في الامم المتحدة عام ١٩٨٩-١٩٩٧ ، ثم شغل منصب وزير الخارجية في مدة حكم محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) للمزيد يراجع : سحر نعيم غريب ، كمال خرازي ودوره في السياسة الخارجية الايرانية ١٩٤٤-٢٠٠٥، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار، ٢٠٢٣.

- (٣٧) علي شمخاني (١٩٥٥ -) : ولد في مدينة الاحواز جنوب ايران لأسرة عربية ، درس الزراعة لكنه اكمل دراسته العليا وحصل على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية ، شارك في الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ثم اصبح وزيراً للدفاع في المدة (١٩٩٧-٢٠٠٥) . ينظر : <https://ar.wikipedia.org/wiki/dai> تاريخ الزيارة ٦ نيسان ٢٠٢٤ .
- (38) Michal Onderco ، Iran's Nuclear Program and the Global South: The Foreign Policy of India، Brazil، and South Africa ، European University Institute، Florence، Italy ، 2015 ، P. 27.
- (39) Ministry of External Affairs Annual Report ، (1 January 2003 — 31 March 2004) ، New Delhi ، India ، 2004 ، Pp .22-23 .
- (40) R Sidda Goud ، Manisha Mookherjee ، Op.Cit ، P.122.
- (٤١) كديرا بثياغودا ، المصدر السابق، ص ٤ .
- (42) Sujata Ashwarya ، Op.Cit، ، Pp.107-108 .
- (43) Ministry of External Affairs Annual Report ، Op.Cit ، P.24.
- (44) R Sidda Goud ، Manisha Mookherjee ، Op.Cit ، P.122.
- (45) Ibid ، P.173.
- (46) Ibid ، P.123.
- (47) R Sidda Goud ، Manisha Mookherjee ، Op.Cit ، P p. 165-166.
- (٤٨) لمزيد من التفاصيل عن البرنامج النووي الإيراني والموقف الدولي والاقليمي منه يراجع: هبه حسن ياسر الموسوي، الموقف الاقليمي والدولي من البرنامج النووي الإيراني ١٩٨٩-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠٢٤ .
- (٤٩) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد (١٤٤١٠)، ١٢ ايار ٢٠١٨ .
- (50) Sujata Ashwarya ، Op.Cit، ، Pp.111 .

قائمة المصادر:

أولاً : تقارير وزارة الشؤون الخارجية الهندية

1- Ministry of External Affairs Annual Report ، (1 January 2003 — 31 March 2004) ، New Delhi ، India ، 2004 .

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية

أ - العربية:

- ١- روح عاد ياسين، العلاقات الإيرانية- الهندية ١٩٤٧-١٩٧٩ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة العراقية ، ٢٠٢٠ .
- ٢- انتصار علي عبد نجم المشهدي، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ .
- ٣- عبد الخالق كريم صكر الغريباوي، إيران في عهد حكومة منو جهر اقبال ١٩٥٧-١٩٦٠، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة واسط ، ٢٠١٦ .
- ٤- نبراس بلاسم كاظم الطائي، انديرا غاندي ودورها في الحياة الاقتصادية والسياسية في الهند ١٩١٧ - ١٩٧٧ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦ .
- ٥- ايلاف عبد الحسن عبد الله الصباغ ، ابو الحسن بني صدر ودوره في السياسة الإيرانية ١٩٣٣-١٩٨١ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦ .
- ٦- مهدي عبد العزيز عيسى، سياسة إيران الخارجية في عهد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٤ .
- ٧- هاني جواد كاظم النجار، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) دراسة تاريخية سياسية، مركز عين للدراسات الفكرية المعاصرة، النجف، ٢٠١٨ .
- ٨- سحر نعيم غريب، كمال خرازي ودوره في السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٤٤-٢٠٠٥، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠٢٣ .
- ٩- هبه حسن ياسر الموسوي، الموقف الاقليمي والدولي من البرنامج النووي الإيراني ١٩٨٩-٢٠٠٥، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل، ٢٠٢٤ .

ب - الإنكليزية:

- 1- Maryam Pouya ، Iran's foreign policy to wards India(1979-1990) A study in bilateral relations ، Thesis submitted to University of Mysore For the award of degree of Doctor of philosophy ، Department of Studies in Political Science University of Mysore ،Manasagangothri Mysore.Kamataka. India ، 2007 .

ثالثاً : الكتب

أ - العربية والمعرية:

- ١- محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣ .
- ٢- أحمد الشويخات وآخرون، الموسوعة العربية والعالمية، الرياض، ١٩٩٦ .
- ٣- بابل ك داد، مئة يوم مع خاتمي، ترجمة: سالم كريم، بيروت، ٢٠٠١ .
- ٤- كديرا بتياغودا، سعي الهند لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية في إيران، مركز بركنجز، الدوحة ، ايلول ٢٠١٨ .
- ٥- شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠١ .

ب - الفارسية:

- ١- مركز بررسي اسناد تاريخي، رجال عصر بهلوي منو جهر اقبال به روايت اسناد ساواك، تهران ، ١٣٧٩ ش .
- ٢- داود على بابايي، بيست و پنج سال در ايران جه گذشت از بازرگان تا خاتمي، انتشارات رميه فردا، تهران، ١٣٨٢ ش .

ت - الانكليزية

- 1- Alexander Jabbari ، The Making of Persianate Modernity Language and Literary History between Iran and India ، Cambridge University Press ، United Kingdom ، 2023.
- 2- William Sitz، His Imperial Majesty Mohammed Reza Pahlavi Shahanshah Aryamehr An Operational Code، Thesls، University Of California، United States Of America، 1975 .
- 3- Javed Ahmad Khan، India and West Asia Emerging Markets in the Liberalisation Era ، New Delhi • Thousand Oaks • London، 1999 .
- 4- R Sidda Goud ، Manisha Mookherjee ، India and Iran in Contemporary Relations ، Centre for Indian Ocean Studies، Osmania University، Hyderabad ، India ، 2013 .
- 5- Sujata Ashwarya ، India – Iran Relations progress ، problems and prospects ، London – Ney york ، 2017 .
- 6- S. M. Waseem، Indo-Iran relations Collected Papers Presented at the Seminar held in February، 2001 ، New Delhi ، 2005 .
- 7- Michal Onderco ، Iran's Nuclear Program and the Global South: The Foreign Policy of India، Brazil، and South Africa ، European University Institute، Florence، Italy ، 2015 .

رابعاً: البحوث والدراسات الإنكليزية:

- 1- Christine Fair، Indo- Iranian Ties Thicker Than Oil، Meria Journal، The Middle East Review Of International Affairs Journal، London، Vo.11، No.1، 2007 .

خامساً : الصحف

أ - العربية:

- ١ - صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد (١٤٤١٠)، ١٢ ايار ٢٠١٨.

ب - الفارسية:

- ١ - "اطلاعات" روزنامه ، تهران ، شماره ١٦٢٥٩ ، ٢٩ تير ١٣٦٠ش.

خامساً : المواقع الالكترونية

- 1- <https://ar.wikipedia.org/wiki/pidai>
- 2- <https://ar.wikipedia.org/wiki/pidai>
- 3- <https://ar.wikipedia.org/wiki/pidai>